عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا

أولاً:- انتخابات عام 1999

بدأت هذه المرحلة مع انتقال السلطة من الحكم العسكري إلى الحكم المدني عبر انتخابات مباشرة، مستجيباً للضغوط الداخلية الناتجة عن سوء الإدارة العسكرية وما ترتب عليها من تردي في الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد ، إضافة إلى الضغوط الخارجية الناتجة عن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور فاعلين جدد في مجال العلاقات الدولية تمثل في الدول المانحة والوكالات والمؤسسات الدولية التي اشترطت تحول البلاد للديمقراطية للمضي قدماً في برامج المساعدات الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ذلك تم إجراء الانتخابات في يناير 1999 على كل المستويات رئاسية ونيابية، أسفرت عن فوز مرشح حزب الشعب الديمقراطي (**اولو سيجون أوبا سانجو**) الذي عرف بتوجهاته الاصلاحية بعدما حصل علي نحو 18.7 مليون صوت بنسبة 62.8% من اجمالي الأصوات في حين حصل أقرب منافسيه (**اولو فالاي**) علي نحو 11.1 مليون صوت بما يمثل نسبة 37.2% من اجمالي الأصوات.

وفيما يتعلق بالانتخابات النيابية فقد حصد حزب الشعب الديمقراطي أكثر الأصوات في كل من انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والحدث الأبرز في تلك الانتخابات هو فوز مسيحي بمنصب الرئيس لأول مرة في نيجيريا منذ 20 عاماً ، والتي توالي علي حكمها من 1979 حتى 1999 (عدا فترة قصيرة عام 1993حكومة أرنست شويكان) حكام مسلمون عسكريون ومدنيون.

ثانياً:- انتخابات عام 2003

شكلت انتخابات 2003 الاختبار الأول لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا، وذلك كونها تجري تحت ظل الحكم المدني حيث ذهب النيجيريون للاقتراع للمرة الثانية منذ الاستقلال في ظل حكم رئيس مدني منتخب ، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الرئيس أوبا سانجو بفترة ولاية ثانية حيث حصل على نسبة 62% من الأصوات مقابل 32% من الأصوات لأقرب منافسيه الجنرال بوهاري ، كذلك أسفرت الانتخابات عن استمرار هيمنة حزب الشعب الديمقراطي على أغلبية مقاعد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ.

وثمة عدة ملاحظات حول تلك الانتخابات نوردها في النقاط التالية :

1- العملية الانتخابية عابها بشكل كبير سوء الإدارة وضعف النواحي التنظيمية واللوجستية.

2- شهدت تلك الانتخابات العديد من التجاوزات التي شوهت مصداقية العملية الانتخابية وطعنت في نزاهتها بشكل كبير، وأبرز تلك المخالفات تتمثل في التلاعب في عملية قيد وتسجيل الناخبين، التهديد بالعنف وإرهاب الناخبين، التلاعب في النتائج في عدد من الولايات وفقاً لتقارير المراقبين المحليين والدوليين.

3- أثارت تلك الانتخابات العديد من علامات الاستفهام حول مدى استقلالية السلطة القضائية ولجنة الانتخابات الوطنية المستقلة خاصة بعدما أقرت المحكمة الفيدرالية العليا فوز أوبا سانجو مرشح حزب الشعب الديمقراطي الحاكم بعدما طعن منافسه محمدو بوهاري في نتائج الانتخابات بسبب المخالفات العديدة التي شابتها , أن الإدارة النيجيرية المدنية فشلت في إدارة الانتخابات في

أول اختبار ديمقراطي، وأن تلك الانتخابات مثلت "انتكاسة" لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا

انتخابات 2007 وتحقيق الرسوخ الديمقراطي

في عام 2007 شهدت نيجيريا انتخابات عامة على كل المستويات حيث تم إجراء الانتخابات لاختيار رئيس جديد وبرلمان جديد إلى جانب انتخابات حكام ومجالس الولايات، واكتسبت تلك الانتخابات أهمية كبيرة لأنها شهدت انتقال السلطة بشكل سلمي من رئيس مدني منتخب إلى آخر مدني منتخب منذ الاستقلال عام 1960، إلى جانب أنها ثالث انتخابات في تاريخ نيجيريا منذ العودة للحكم المدني.

جاءت انتخابات أبريل 2007 في ظل عدد من الظروف والأحداث نوجزها فيما يلي :

رفض مجلس الشيوخ النيجيري طلب الرئيس أوبا سانجو تعديل الدستور للسماح له بخوض الانتخابات لولاية ثالثة ، وهو ما يتعارض مع الدستور النيجيري الذي ينص على تولي الرئيس منصبه لفترتين فقط.

نتيجة لذلك الرئيس أوبا سانجو وحزب الشعب الديمقراطي قاموا بدعم عمر يارادوا محافظ ولاية كاتسينا الشمالية للترشيح لمنصب الرئيس، والمسيحي جودلاك جوناثان حاكم ولاية بايلس للترشيح لمنصب نائب الرئيس وذلك في إطار سعي حزب الشعب الديمقراطي لاستمرار هيمنته وسيطرته على مقاليد الحياة السياسية في نيجيريا

انتخابات 2007 جاءت بعد ميراث سيئ من سوء الإدارة الانتخابية خلفته انتخابات 2003

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية عن فوز عمر يارادوا مرشح حزب الشعب الديمقراطي بنحو 24.6 مليون صوت بما يمثل نسبة 70% من اجمالي الأصوات ، وحل في المرتبة الثانية مرشح حزب كل شعب نيجيريا الجنرال محمدو بوهاري بنحو ستة ملايين صوت، ثم أتيكو أبوبكر مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي في المرتبة الثالثة بنحو 2.6 مليون صوت.

وفيما يتعلق بالانتخابات على منصب حكام الولايات، فقد فاز حزب الشعب الديمقراطي بنحو 28 ولاية من أصل 36 ولاية حيث فاز مرشحيه بـ 25 مقعداً وقام الحزب بضم ثلاثة فائزين آخرين ممن كانوا ترشحوا على قوائم أحزاب المعارضة، في المقابل حصل حزب عموم شعب نيجيريا المعارض على خمس ولايات ، اما حزب مؤتمر العمل فلم يفز إلا في ولاية واحدة

انتخابات 2007 كانت بمثابة حلقة جديدة من حلقات سلسلة سوء الإدارة الانتخابية بعد التحول للديمقراطية والتي بدأت في انتخابات 2003، حيث شهدت تلك الانتخابات ارتفاع معدل المخالفات الانتخابية وفقاً لما أشارت إليه تقارير المراقبين المحليين والدوليين .

.

انتخابات 2011 ومحاولة الوصول لمرحلة النضج الديمقراطي

أولاً-الظروف السابقة للانتخابات

جاءت انتخابات 2011 في ظل عدد من الظروف والأحداث نوجزها فيما يلي:

1- استمرار الآثار السلبية لانتخابات 2007، والتي مثلت تحدياً كبيراً لإدارة الرئيس يارادوا الذي أقر في خطابه الافتتاحي بأن انتخابات 2007 كانت معيبة.

2- نتيجة لذلك شرعت إدارة يارادوا في اتخاذ عدد من الاجراءات في محاولة منها لإصلاح النظام الانتخابي والتي كان من أهمها تشكيل لجنة "الاصلاح الانتخابي" والتي ضمت مسؤولين حكوميين وقضاة سابقين وممثلين عن المجتمع المدني، والتي أصدرت في 2008 توصياتها الخاصة بالنظام الانتخابي النيجيري والتي لم يقرها البرلمان إلا في 2010.

3- مرض ثم وفاة الرئيس يارادوا في 5 ايار 2010 شكل تحدياً جديداً للإدارة النيجيرية حيث آثار مرض الرئيس يارادوا وغيابه عن المشهد السياسي في نيجيريا العديد من التساؤلات السياسية والدستورية والقانونية حول مستقبل العملية الديمقراطية بأكملها في نيجيريا، في ظل انتشار المخاوف الخاصة بالعودة للحكم العسكري في حالة استمر غياب الرئيس وبدأت الصراعات، غير أن الضغوط الداخلية من حكام الولايات أصحاب النفوذ دفعت نحو تولي نائب الرئيس جودلاك جوناثان منصب الرئيس بالإنابة، بعد ان تم تعديل الدستور النيجيري لتسهيل اجراءات نقل السلطة لجوناثان.

يعتبر تولي جوناثان مقاليد الأمور البداية الفعلية لبرنامج الإصلاحات الانتخابية في نيجيريا، والتي بدأها بإقالة رئيس لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة في أبريل 2010، وقام بتعيين أحد نشطاء المجتمع المدني من الأكاديميين البروفسير جيا رئيساً لها، وبدأت اللجنة عملها تحت رئاسة جيا بتأجيل الانتخابات من كانون الثاني 2011 لنيسان 2011 حتى يتسنى لها الإعداد الجيد لتلك الانتخابات.

الاجراءات الاصلاحية التي شرعت فيها لجنة الانتخابات برئاسة جيا وبدعم قوي من الرئيس جوناثان تركت انطباعاً ايجابياً لدي الناخبين النيجيريين الذين تولد داخلهم شعوراً بالثقة في قدرة اللجنة على إدارة عملية انتخابية جيدة، وهو ما انعكس بالإيجاب في زيادة معدلات تسجيل الناخبين والتي اضطرت معها اللجنة لمد فترة قيد وتسجيل الناخبين لأكثر من أسبوع حيث تم تسجيل نحو 73.5 مليون ناخب.

فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية فقد أسفرت نتائجها عن فوز الرئيس جودلاك جوناثان بالمنصب حيث حصل علي نسبة 59.6 من مجموع أصوات الناخبين محققاً الأغلبية في نحو 23 ولاية ، وهو ما أتاح له الفوز بالمقعد وفقاً للدستور النيجيري الذي ينص على ضرورة أن يفوز أي مرشح على الأقل بـ 25% من الأصوات في ثلثي الولايات والعاصمة الاتحادية لكي يفوز بمنصب الرئيس، في المقابل حصل أقرب منافسيه الجنرال محمدو بوهاري على نسبة 32.2% من مجموع أصوات الناخبين ثم جاء مرشح حزب مؤتمر العمل رينهو ريبارد في المرتبة الثالثة بنسبة 5.5% من مجموع أصوات الناخبين.

وبالنسبة للانتخابات البرلمانية فقد حافظ حزب الشعب الديمقراطي علي وضعه المسيطر في الحياة السياسية النيجيرية، ووفقاً لعينة من النتائج الأولية التي صدرت بحلول 17 ايار 2011 نجد أنه تم الإعلان عن نتائج 72 مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ حصل حزب الشعب الديمقراطي الحاكم على 45 مقعد منها، بينما حصل حزب مؤتمر العمل المعارض على 13 مقعد، وباقي الأحزاب على 13 مقعداً.

وبالنسبة للعينة الأولية لنتائج انتخابات مجلس النواب حيث تم الاعلان عن نتائج 234 مقعداً حصل حزب الشعب الديمقراطي الحاكم على 123 مقعدًا منها بنسبة 52%، بينما حصل حزب مؤتمر العمل المعارض على 47 مقعداً بنسبة 20% وباقي الأحزاب حصلت على 64 مقعداً

وفيما يتعلق بانتخابات حكام ومجالس الولايات فقد حققت أحزاب المعارضة نتائج جيدة وملموسة خاصة حزبي العمل ومؤتمر التغيير التقدمي، حيث هيمن حزب العمل على انتخابات الولايات في الجنوب الغربي، وبشكل عام سيطرت أحزاب المعارضة على 13 منصب حاكم ولاية وحصلت على الأغلبية في 10 مجالس ولايات.

معوقات (تحديات) التحول الديمقراطي والآفاق المستقبلية لمسار عملية التحول

من خلال تتبع مراحل عملية التحول الديمقراطي، يتضح أن طريق تلك العملية لم يكن ممهداً حيث اصطدم بالعديد من التحديات والمعوقات، سوف يتم تناولها فيما يلي :

الصراعات الأثنية والدينية

في مجتمع غير متجانس يتسم بالتعددية الشديدة مثل المجتمع النيجيري يلاحظ تطابق الأثنية بعامل الدين، ونيجيريا ظلت وتزال تعاني من متلازمة الإثنية-الدينية، وهو ما يتجلى بشكل واضح في صراع الشمال المسلم مع الجنوب المسيحي، وهو الصراع الذي يتحكم بشكل كبير في مقدرات الأمور في نيجيريا، وحتى عام 1979 لم يكن الدين ملهماً رئيسياً في الصراعات الأثنية إلى أن قام ممثلو الولايات الشمالية المسلمة بطرح وإثارة قضية تطبيق الشريعة الاسلامية ، وإنشاء محكمة استئناف فيدرالية تستند في قوانينها إلى الشريعة الإسلامية , ومنذ ذلك التاريخ تظافرت العديد من العوامل والأسباب المتداخلة التي ساهمت في إثارة الصراعات الأثنية والدينية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

أولاً- سياسات الاستعمار البريطاني في نيجيريا

سياسات الإقصاء والتهميش لجماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، ومن أمثلة ذلك الاجراءات والسياسات التي اتبعها الاستعمار لفصل المهاجرين الوافدين من داخل نيجيريا عن بعضهم البعض، ونظام الجنسية الأصلية الذي يفرق ما بين الجنسية الأثنية عن الجنسية المدنية في المناطق الحضرية

التقسيمات الادارية التي وضعت بواسطة الاستعمار والتي لم تراع الفوارق والاختلافات القبلية، الاجتماعية، ادى ذلك الى الصراع والتنافس .

ثانياً- الفيدرالية المنحرفة للدولة النيجيرية

وهو الإرث السيئ من الاستعمار، فإذا كانت بعض أدبيات العلوم السياسية تجد في الفيدرالية حلاً ومخرجاً لأزمات التعايش في المجتمعات المتعددة إثنياً وثقافياً، فالواقع في نيجيريا يشير الي عكس ذلك حيث النظام الفيدرالي ومؤسساته كانا ولا يزالا سبباً رئيسياً من الأسباب المؤدية للصراع كون هذا النظام تطابق مع مواطن الأثنية في نيجيريا، وهو ما جعله أداة من أدوات الصراع لا أداة احتواء تتيح مشاركة الفئات والقطاعات المختلفة في المجتمع.

ثالثاً- التوتر والعنف القائمين على أسباب دينية وطائفية

ظهور الجماعات المتشددة خاصة في الحزام الأوسط في نيجيريا وولايات الدلتا الغنية بالنفط وعلى رأسها جماعة بوكو حرام زاد أيضاً من وتيرة العنف الطائفي في نيجيريا، فعلي سبيل المثال الصراع ما بين القوات الحكومية في نيجيريا وجماعة بوكو حرام أسفر في تموز 2009 عن مقتل ما لا يقل عن 700 شخص وتشريد الآلاف في كل من ولايات بوتشي، بورنو، ويوبي.

الصراع الديني في نيجيريا لم يقتصر فقط على الصراع بين المسلمين والمسيحيين، بل شمل أيضا الصراع بين المسلمين وبعضهم البعض مثلما حدث بين أتباع الطرق الصوفية وأتباع الجماعات الدينية الاخرى ، وذلك مرجعه الاختلاف في المذاهب والطرق فيما بين تلك الجماعات إلى جانب تباين القواعد الأثنية لتلك الجماعات، وهو ما يتجلى على سبيل المثال في التباين الإثني الجغرافي ما بين مسلمي الهوسا(الشمال) ومسلمي اليوربا(الجنوب).

رابعاً- الاستغلال السياسي للفوارق والاختلافات الأثنية والدينية

الاستغلال السيئ للعوامل الأثنية من قبل النخب السياسية ساهم بشكل كبير في ظهور الأحزاب القائمة على الأسس الأثنية والآثار السلبية لذلك الاستغلال تتجسد في شكل صراعات تظهر وتثور بشكل كبير في الأوقات والمناسبات الانتخابية حيث تعتبر تلك المناسبات بيئة جيدة وسبباً هاماً لانفجار أعمال العنف نتيجة للتعبئة الأثنية من قبل النخب السياسية من أجل الفوز بالمناصب وتحقيق المكاسب السياسية